



الدورة العاشرة

نيويورك، ١٢ - ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

تقرير المحكمة حول التكامل

أولا - مقدمة

١- يُقدّم هذا التقرير إلى الجمعية طبقاً للفقرة ٤٧ من القرار ICC-ASP/9/20 الذي يدعو المحكمة والأمانة في جملة أمور إلى تقديم تقرير إلى الدورة المقبلة للجمعية حول مسألة التكامل، وفقاً للقرار RC/Res.1.

٢- إن التكامل مفهوم ذو بعدين: فهو أولاً يتطلب اختبار المقبولية، وهي مسألة قضائية يتعين تحديدها من طرف دوائر المحكمة، وثانياً يتطلب التعاون بين المحكمة والسلطات القضائية الوطنية والدول الأطراف وغيرها في وضع حد للإفلات من العقاب. ومن بين أوجه هذا الأخير، يوجد التكامل الإيجابي كما تم وصفه في تقرير المكتب عن عملية التقييم في المؤتمر الاستعراضي: تقييم مبدأ التكامل^(١). وهو يُبدي أثر دياحجة نظام روما الأساسي التي تُذكر "بأن من واجب كل دولة أن تمارس ولايتها القضائية الجنائية على أولئك المسؤولين عن ارتكاب جرائم دولية" وبذلك يتوقع كون المحكمة الجنائية الدولية محكمة الملاذ الأخير.

٣- لم يكن المقصود بنظام روما الأساسي أبداً أن يحل محل المحاكم الوطنية، ولن ينجح المنهج الذي وضعه إلا إذا تم اتخاذ إجراءات تكميلية حقيقية على الصعيد الوطني. ولذلك، يصبح المجتمع الدولي ملزماً بتوفير الظروف الضرورية لتنفيذ إجراءات وطنية حقيقية في الدول التي يتفشى فيها الإجراء. وبما أن نظام روما الأساسي لم يؤسس المحكمة فحسب، بل وضع منهاجاً لتطبيق معايير أساسية للجريمة تشترك فيها السلطات الوطنية و الدولية لوضع حد للإفلات من العقاب، فإن الإجراءات أمام المحكمة يجب أن تُمَثَّل الاستثناء لا القاعدة.

٤- وكما ينص عليه تقرير المكتب، "فإن الدول الأطراف تحتل موقعا فريداً من أجل النهوض بفهم النظام الوارد في نظام روما الأساسي ومبدأ التكامل، ولكن أيضاً من أجل حشد همم الجهات القضائية المحلية باستمرار وتوفير فهم أفضل لاحتياجات السلطات القضائية المحلية."

(١) تقرير المكتب عن عملية التقييم في المؤتمر الاستعراضي: تقييم مبدأ التكامل (ICC-ASP/8/51)

(٢) وفي هذا السياق، يمكن للتفويض الذي عهدت به الدول الأطراف إلى أمانة الجمعية^(٣) أن يسير قُدماً بهذا الحوار المتواصل.

٥- في هذا التقرير، تقدم المحكمة تفاصيل النشاطات التي قامت بها في حدود الإمكانيات المتاحة وتماشياً مع ولايتها القضائية الأساسية، والتي تتعلق بالتكامل. ويشير التقرير كلما أمكن ذلك إلى مدى رشد نفقاتها و أثرها على نظام العدالة الدولية الذي خلقه نظام روما الأساسي. ووفقاً للدور المحدود المنوط بالمحكمة من طرف جمعية الدول الأطراف، فإن المحكمة، وعبر النشاطات الجوهرية المفوض لها الوارد وصفها في هذا التقرير، تأتي بمساهماتها في الجهود العالمي من أجل تقوية قدرة السلطات القضائية الوطنية على التحقيق في جرائم نظام روما ومتابعة و محاكمة المتهمين بها، احتساباً لبلوغ حالتهما إلى مستوى المحكمة والإجراءات الدولية التي تسبب للدول الأطراف المزيد من التكاليف.

٦- ورغم ذلك، تشدد المحكمة على أن أية أنشطة ذات الصلة بالتكامل، كما هي مفصلة في هذا التقرير، لا ترتبط مباشرة بمسألة التحديد القضائي للمقبولية، التي لا يمكن النظر فيها واتخاذ القرار النهائي بشأنها إلا من طرف القضاة في إطار الإجراءات القضائية للمحكمة. كما أن أي تعاون تقوم به المحكمة مع السلطات الوطنية بخصوص متابعات وطنية جارية أو محتملة من أجل جرائم دولية خطيرة يكون مشروطاً بعدم الإضرار بأي قرار قد يتخذه قضاة المحكمة بخصوص العجز عن إجراء متابعات وطنية حقيقية أو عدم الرغبة في ذلك. و بعبارة أخرى، فإنه لا يمكن اعتبار أي شكل من أشكال تعاون المحكمة مع سلطة وطنية ما من أجل تقوية قدراتها القضائية أو القانونية مانعاً من أن ترى إحدى دوائر المحكمة بمقبولية قضية ما من منظور المادة ١٧ من نظام روما الأساسي.

٧- خلال السنين الماضية، واطبقت المحكمة على السعي إلى التعرف على إمكانيات تدخلها في مجال التكامل الإيجابي وتحديد أولوياتها في ذلك. وقد اتخذت أجهزة المحكمة اختيارات دقيقة بخصوص انخراطها في المبادرات ذات الصلة بالتكامل، مع التركيز على ذات الأثر الطويل الأمد منها، وذلك من خلال التبادلات المنتظمة وبغية تكميل الولايات بعضها بعضاً، اعتماداً على الموارد المتوافرة أو الموارد التي يضعها مختلف الفاعلين ذوي الصلة بمنهاج نظام روما الأساسي تحت تصرفها.

٨- وفي هذا السياق، استخدمت المحكمة مختلف المنابر الدولية الهامة لنشر الرسائل وتمتين الروابط بين أهم الفاعلين ذوي الصلة بمنهاج نظام روما الأساسي مثل الدول الأطراف والأطراف من غير الدول والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات سيادة القانون وقطاع مساعدات التنمية و المانحين وغيرهم. وقد كان الهدف من ذلك جعل قضايا نظام روما الأساسي تياراً رئيسياً في برامج تدبير النزاعات وإرساء الديمقراطية والإصلاح القضائي والقانوني والتنمية، من أجل فتح النقاش بين الفاعلين ذوي الصلة ودعم جهودهم في تقوية قدرة السلطات الوطنية في متابعة جرائم نظام روما الأساسي.

(٢) تقرير المكتب بشأن التكامل (ICC-ASP/9/26)، الفقرة ١٣.

(٣) القرار RC/Res.1، الفقرة ٤.

٩- و قد لعبت الرئاسة دورا هاما في شحذ الوعي بمبدأ التكامل على المستويين الدولي والشائبي وربط علاقات طويلة الأمد بين مختلف الفاعلين المتدخلين في مجالات العدالة والتنمية وسيادة القانون، مع التركيز خاصة على دور الأمم المتحدة.

١٠- وبالنسبة لمكتب المدعي العام، فقد كان التكامل الإيجابي أحد أهم المبادئ التي تبني عليها إستراتيجية الادعاء لدى المكتب منذ السنين الأولى لاشتغاله. ويشمل التكامل الإيجابي لدى المكتب مجموع النشاطات المؤداة أثناء مرحلة الفحص الأولي، وخاصة إشهار النشاطات الواقعة تحت المادة ١٥، من أجل تمكين الدول من وضع الاعتبار لوجوب القيام بإجراءات وطنية و تجنيد شبكات الموارد الخارجية لدعم مثل هذه النشاطات، إضافة إلى التعاون مع السلطات القضائية الوطنية التي تقوم بالتحقيق حول الجرائم الكبرى، بما في ذلك عن طريق الاستجابة بالقبول قدر المستطاع للطلبات التي يتم التوصل بها في إطار الفقرة ١٠ من المادة ٩٣ من نظام روما الأساسي. ولا يتطلب أي من نشاطات التكامل الإيجابي الاستهلاك المكثف للموارد.

١١- وقد تركزت مساهمة قلم المحكمة في دعم الجهود الرامية إلى تقوية القدرات الوطنية في القيام بمحاكمات عادلة على خبرتها في تنظيم محاكمات عادلة من أجل جرائم دولية خطيرة وفي إقامة الشراكات أو تقديم المشورة ونقل المعارف في مجالات الترجمة النصية والفورية والتمثيل من طرف الدفاع والمساعدة القانونية وظروف الاحتجاز وحماية الشهود وإشراك الضحايا وضمان فعالية الإجراءات عن طريق عمليات إدارة شؤون المحكمة.

١٢- وسيبقى تعزيز سبل التواصل والتنسيق بين كل الفاعلين ذوي الصلة، بما في ذلك الحوار الفعلي مع أمانة جمعية الدول الأطراف، شرطا أساسيا لزيادة التقدم في مجال التكامل، وتلتزم أجهزة المحكمة بالمشاركة الفعلية في هذا المنهج.

ثانيا- نشاطات المحكمة في مجال التكامل

ألف- الرئاسة

١٣- بكونه "وجه المحكمة الخارجي"^(٤)، يمثل الرئيس المحكمة ككل في التعامل مع الدول الأطراف والأطراف من غير الدول والمنظمات الدولية و الإقليمية والمجتمع المدني العالمي، وهو ما يتيح للرئيس فرص معالجة مسائل هامة متعلقة بسياسات المحكمة، بما فيها مسألة التكامل، مع الفاعلين ذوي الصلة على أعلى المستويات.

١٤- وخلال الفترة المعنية بهذا التقرير، ركزت الرئاسة أنشطتها المتعلقة بالتكامل حول المظاهر التالية على وجه الخصوص :

(أ) حث منظمة الأمم المتحدة على القيام بدور أقوى في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز قدرة السلطات القضائية الوطنية على متابعة جرائم نظام روما الأساسي؛

(٤) تقرير المحكمة حول تدابير زيادة الوضوح بشأن مسؤوليات مختلف الأجهزة، المرفق.

(ب) دفع الفاعلين ذوي الصلة في تمكين الروابط بين مجالات التنمية والعدالة بهدف جعل قضايا نظام روما الأساسي تيارا رئيسيا في سيادة القانون والإصلاحات القضائية والقانونية وبرامج النهوض بحقوق الإنسان؛

(ج) الترويج عموما للوعي العالمي بمبدأ التكامل مع التشديد على المسؤولية الأساسية للسلطات القضائية الوطنية في متابعة جرائم نظام روما الأساسي ودور المحكمة كمحكمة الملاذ الأخير، إضافة إلى أهمية تقوية قدرة السلطات القضائية الوطنية؛ إضافة إلى

(د) تشجيع وتيسير الروابط بين الدول التي تحتاج إلى المساعدة التقنية من أجل بناء القدرات الوطنية، بما في ذلك المصادقة على تشريعات التنفيذ، من جهة، و من يستطيعون تقديم مثل هذه المساعدة من جهة أخرى.

١- الأنشطة في سياق منظمة الأمم المتحدة ومناير أخرى متعددة الأطراف

١٥- لدى تقديمه تقرير المحكمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، قال رئيس المحكمة :

"يجب أن تكون أنظمة العدالة المحلية لكل دولة مجهزة بما يمكنها من التعامل مع الجرائم الدولية بحيث تصح أهم رادع على الصعيد العالمي [...] وقد أعطى المؤتمر الاستعراضي دفعة قوية لتوسيع وعميق تأثير نظام روما الأساسي على الاختصاصات القضائية الوطنية، لكن هذا ليس إلا البداية، إذ أنه يجب القيام بالمزيد، وأنا أسعد حين أرى أن النقاش حول جعل قضايا نظام روما الأساسي تيارا رئيسيا في سيادة القانون وفي بناء القدرات على الإصلاح القضائي. وتحتل منظمة الأمم المتحدة موقعا فريدا يمكنها من تيسير هذه العملية."

١٦- وقد أجرى الرئيس عدة اتصالات بالأمين العام للأمم المتحدة خلال الفترة المعنية بهذا التقرير، مشجعا الأمم المتحدة على القيام بدور أقوى في الجهود الدولية لتعزيز قدرة السلطات القضائية الوطنية بزيادة التركيز على مسائل نظام روما الأساسي في إطار برمجة سيادة القانون ومساعدات التنمية.^(٥)

١٧- خلال الاجتماع الرفيع المستوى الذي نظمه المركز الدولي للعدالة الانتقالية في ٢٨-٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ في نيويورك حول موضوع "التكامل بعد كامبالا : الطريق إلى الأمام" برعاية وحدة سيادة القانون التابعة للأمم المتحدة وبدعم من أمانة جمعية الدول الأطراف، شدد الرئيس في كلمته الافتتاحية على أن "تقريب قطاعي سيادة القانون والتنمية من بعضهما أمر حاسم" و دعا الفاعلين ذوي الصلة إلى البحث عن طرق جديدة للتعاون بغية تعزيز قدرات السلطات القضائية الوطنية. وعلى وجه الخصوص، فقد دعا الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون التابع للأمم المتحدة إلى القيام بدور مركزي في هذه الجهود.

(٥) انظر مثلا البيان الصحفي ICC-CPI-20101209-PR612 الصادر في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بعنوان "الرئيس سونغ يلتقي الأمين العام للأمم المتحدة".

١٨- في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، جاء في تقرير الأمين العام المساعد للشؤون القانونية أن الأمم المتحدة وافقت على تدابير ملموسة بخصوص الطلبات المقدمة في هذا الشأن من طرف المحكمة والدول الأعضاء، وبالتحديد (أ) بجميع وتحليل الدروس المستفادة؛ (ب) إضافة مسألتين تعزز سيادة القانون والتكامل إلى جدول أعمال اجتماعات التنسيق بين المحكمة الجنائية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة؛^(٦) (ج) وضع إرشادات محددة حول إدماج تطوير القدرات الوطنية في برجة سيادة القانون بناء على استعراض المسائل التقنية على مستوى المنظومة ككل؛ و (د) أن تساعد وحدة سيادة القانون في إنشاء مجموعة نقاش بين الفاعلين من الأمم المتحدة والمجموعات المهتمة بالتنمية وسياسات العدالة وسيادة القانون.^(٧)

١٩- واصل رئيس المحكمة مناقشاته حول هذا الشأن مع كبار مسؤولي الأمم المتحدة في ٢٠١٠، لا سيما مع مديرة برنامج الأمم المتحدة للتنمية^(٨) و مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

٢٠- علاوة على ذلك، تبادل الرئيس وجهات النظر حول الارتباط بين العدالة والتنمية مع ممثل للبنك الدولي، الذي أبدى مؤخرا اهتماما متزايدا بهذه المسألة. ومن المقرر أن يلقي الرئيس كلمة افتتاحية في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ في واشنطن، عند انطلاق أسبوع البنك الدولي حول القانون والعدالة والتنمية، وهو ما سيمثل فرصة سانحة لتشجيع المزيد من التقدم بهذا الشأن لدى أهم الفاعلين.

٢١- خلال الفترة المعنية بهذا التقرير، ناقش الرئيس مسألة التكامل أيضا في اجتماعات مع مسؤولين من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي ومنظمة الدول الأمريكية والدول الناطقة بالفرنسية والكونغولث ومنظمة العفو الدولية وغيرها. وإضافة إلى ذلك، فقد أثار الانتباه إلى أهمية بناء القدرات الوطنية في عدة كلمات افتتاحية وخطب ألقاها في لقاءات دولية بارزة.^(٩)

(٦) من المقرر أن يعقد الاجتماع المقبل في ٨-٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ في نيويورك.

(٧) تصريحات الأمين العام المساعد للشؤون القانونية خلال الاجتماع المنعقد في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ على هامش الدورة التاسعة للجمعية حول موضوع "تفعيل التكامل: الطريق إلى الأمام".

(٨) انظر البيان الصحفي للمحكمة الجنائية الدولية ICC-CPI-20110318-PR643 الصادر في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠، الذي يفيد بأن مديرة برنامج الأمم المتحدة للتنمية "أبلغت الرئيس سونغ أن مكتبها ما فتئ يتتبع عن كثب المناقشات الدائرة حول التكامل في مختلف المنابر وأن برنامج الأمم المتحدة للتنمية سيولي الاهتمام الضروري لقضايا نظام روما الأساسي في إطار برامجه حيثما كان ذلك مناسباً".

(٩) على سبيل المثال: افتتاح الدورة التاسعة لجمعية الدول الأطراف، اجتماع دول الكونغولث حول المحكمة الجنائية الدولية المنعقد في لندن بتاريخ ٥ كانون الأول/أكتوبر ٢٠١٠، المشاورات البرلمانية لمنطقة آسيا والمحيط الهادي حول الصبغة العالمية لنظام روما الأساسي المنعقدة في كوالالمبور بتاريخ ٩ آذار/مارس ٢٠١٠، اجتماع الجماعة الكرايية حول نظام روما الأساسي المنعقد في بورت أف سبين بتاريخ ١٦ أيار/مايو ٢٠١٠، المؤتمر السنوي للجمعية الدولية للمدعين العامين المنعقد في سيول بتاريخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، مراسم توقيع مذكرة التفاهم بين محكمة العدل الدولية وأمانة الكونغولث خلال اجتماع وزراء العدل بدول الكونغولث المنعقد في سيدني بتاريخ ١٣ تموز/يوليو ٢٠١١، الاجتماع العام السنوي لجمعية المحامين بالجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي المنعقد في ماپوتو بتاريخ ٦ آب/أغسطس ٢٠١١.

١- الاتصالات مع ممثلي السلطات القضائية الوطنية

٢٢- يلعب أعضاء الرئاسة دوراً هاماً في تعميق الوعي. بمسألة التكامل أثناء التواصل مع ممثلي السلطات القضائية الوطنية، سواء في مقر المحكمة أو في إطار الزيارات الرسمية إلى الدول.

٢٣- تزايدت وتيرة زيارات ممثلي كل من الدول الأطراف وغير الأطراف في نظام روما الأساسي إلى مقر المحكمة. وكثيراً ما يكون من بين الزوار مسؤولون حكوميون من المستوى الرفيع ووفود تشمل مثلاً برلمانيين أو كبار القضاة وغيرهم من العاملين بميدان القضاء. وكممارسة قياسية متفق عليها بين الأجهزة، فإن الرئيس، أو أحد نوابه في حال غيابه، يكون أول مسؤول بالمحكمة يستقبل مثل هؤلاء الزوار ويطلعهم على الوضع الحالي لأشغال المحكمة.

٢٤- يغتنم الرئيس مثل هذه الفرص للتشديد على المسؤولية الأساسية للسلطات القضائية الوطنية في متابعة الجرائم الفظيعة ولتشجيع السلطات الوطنية على اتخاذ الخطوات اللازمة لتقوية قدراتها لهذا الغرض، بما في ذلك المصادقة على تشريعات تنفيذية ملائمة.

٢٥- وإذ يوضح الرئيس أنه ليس للمحكمة ذاتها إلا دور محدود بخصوص مثل هذه الأمور، فإنه كثيراً ما يقدم معلومات حول الفاعلين ذوي الصلة، كالمنظمات الحكومية الدولية التي تقدم العون للجهود الوطنية، إلى ممثلي السلطات القضائية الوطنية التي تحتاج إلى المساعدة التقنية.

٢٦- يجتمع الرئيس و نوابه أيضاً بممثلي السلطات القضائية الوطنية أثناء زيارتهم الرسمية إلى مختلف البلدان والأقاليم. ويكون الهدف الرئيسي من مثل هذه الزيارات رفع مستوى الوعي العالمي حول المحكمة والتشجيع على المصادقة على نظام روما الأساسي وتنفيذه بالكامل.

٢٧- وكجزء لا يتجزأ من هذه الجهود، يتم التأكيد في الاجتماعات والخطب على أنه لا يُقصد أن تحل المحكمة محل السلطات القضائية الوطنية بل أن تكملها، وأن المسؤولية الرئيسية في متابعة جرائم نظام روما الأساسي تبقى على عاتق منظومة العدالة المحلية حتى عندما يصبح البلد دولة طرفاً. وبقيامهم بذلك، يسعى أعضاء الرئاسة إلى دفع السلطات الوطنية المختصة إلى اتخاذ خطوات من أجل تقوية القدرات الوطنية.

باء- مكتب المدعي العام

٢٨- يشكل التكامل الإيجابي مبدأً أساسياً تبنى عليه إستراتيجية المكتب في الادعاء.^(١٠) فقد أشارت وثيقة سياسات المكتب الصادرة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ أن "جزءاً هاماً من إستراتيجية مكتب المدعي العام في العلاقات الخارجية والتوعية سيتعلق بتشجيع وتيسير قيام

(١٠) تتركز المبادئ الأساسية الأخرى على التحقيقات والمتابعات والاهتمام بمصالح الضحايا والارتقاء بأثر عمل المكتب إلى الحد الأقصى. انظر "Prosecutorial Strategy 2009-2012" الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية،

مكتب المدعي العام، ١ شباط/فبراير ٢٠١٠، ٥، الموجود بالموقع

http://www.icc-cpi.int/menus/icc/structure%20of%20the%20court/office%20of%20the%20prosecutor/reports%20and%20statements/statement/prosecutorial%20strategy%202009%20_202012?1.an=en-GB

الدول بمسؤوليتها الأساسية في التحقيق في الجرائم ومتابعتها. (...). و في بعض الحالات، قد يكون من الممكن والمستحسن مساعدة دولة تبدي استعدادا حقيقيا للتحقيق والمتابعة عن طريق مدتها بالمعلومات التي جمعها المكتب (...).^(١١)

٢٩- وقد تمت الزيادة في توضيح ذلك في التقرير حول إستراتيجية الادعاء الصادر في أيلول ٢٠٠٦، الذي نص على أن "المكتب تبني نهجا إيجابيا تجاه التكامل، بمعنى أنه يشجع الإجراءات الوطنية الحقيقية قدر المستطاع ويعتمد على الشبكات الوطنية والدولية ويشارك في منظومة للتعاون الدولي."^(١٢) كما أن إستراتيجية الادعاء للسنوات ٢٠٠٩-٢٠١٢، التي تم نشرها في شباط/فبراير ٢٠٠٩، قدمت تعريفا أكثر استفاضة لهذا النهج.^(١٣)

٣٠- يشمل التكامل الإيجابي لدى المكتب مجموع الأنشطة المؤداة خلال مرحلة الفحص الأولي، إضافة إلى التعاون مع السلطات القضائية الوطنية التي تقوم بتحقيقات حول الجرائم الخطيرة. وتشمل الأولى على وجه الخصوص إشهار النشاطات الواقعة تحت المادة ١٥، من أجل تمكين الدول من وضع الاعتبار لوجوب القيام بإجراءات وطنية و تجنيد شبكات الموارد الخارجية لدعم مثل هذه النشاطات، بينما تشمل الأخيرة التعاون عن طريق الاستجابة بالقبول قدر المستطاع للطلبات التي يتم التوصل بها في إطار الفقرة ١٠ من المادة ٩٣ من نظام روما الأساسي.

٣١- ينبغي التشديد على أن تتوافق كل النشاطات مع الولاية القضائية الجوهرية للمكتب وأن يتم القيام بها في حدود الموارد المتوفرة، فلن يتدخل المكتب مباشرة بتوفير مساعدة تقنية مباشرة أو بناء قدرات، إذ أنه ليس وكالة للتنمية، ويستحسن أن تترك هذه المهام لهيئات مختصة أخرى.

٣٢- هناك أيضا حدود نظامية لنوعية النشاطات التي يمكن للمكتب أن يشترك فيها، فهو لن يتدخل مباشرة بتقديم المشورة القانونية، إذ أن مثل هذا العمل قد يعرض إجراءات المقبولة اللاحقة إلى مخاطر التشكيك، ولن يقدم معلومات دون توافر المعايير الأمنية الملائمة ودون استعداد السلطات الوطنية للتوصل بمثل هذه المعلومات.

(١١) انظر وثيقة السياسات (Policy Paper) الموجودة بالموقع

<http://www.icc-cpi.int/Menus/ICC/Structure+of+the+Court/Office+of+the+Prosecutor/Policies+and+Strategies/Paper+on+some+policy+issues+before+the+Office+of+the+Prosecutor.htm>

(١٢) انظر التقرير حول إستراتيجية الادعاء، (Report on prosecutorial strategy, 2006)، الموجود بالموقع

http://www.icc-cpi.int/NR/rdonlyres/D673DD8C-D427-4547-BC69-2D363E07274B/143708/ProsecutorialStrategy20060914_English.pdf

(١٣) انظر إستراتيجية الادعاء ٢٠٠٩-٢٠١٢ ("Prosecutorial Strategy 2009-2012")، الصادرة في شباط/فبراير

٢٠١٠، ص، الموجودة بالموقع

<http://www.icc-cpi.int/menus/icc/structure%20of%20the%20court/office%20of%20the%20prosecutor/reports%20and%20statements/statement/prosecutorial%20strategy%202009%20-%202012?l.an=en-GB>

١ - الممارسة

(أ) مرحلة الفحص الأولي

٣٣- أظهرت السنوات الأخيرة أن مرحلة الفحص الأولي تشكل أول فرصة للمكتب لضمان بلوغ أهداف نظام روما الأساسي، كما يمكنها تشجيع الشروع في إجراءات وطنية بطريقة فعالة من حيث التكلفة. وكما تم عرضه في مسودة وثيقة السياسات حول الفحوص الأولية^(١٤) فإن المادة ١٥ من نظام روما الأساسي توجه المكتب إلى استباق تحليل المعلومات حول الجرائم الواقعة ضمن اختصاص المحكمة التي يُتَّهم بارتكابها مواطنو دولة طرف أو دولة غير طرف في نظام روما الأساسي، أو تُرتكب على أراضي إحداها، إذا كانت الدولة غير الطرف قد وضعت تصريحاً بمقتضى الفقرة ٣ من المادة ١٢. ويقوم المكتب بإصدار إعلانات عمومية بالشروع في نشاطات الفحص الأولي وبإمكانه إرسال البعثات وطلب المعلومات من الحكومات الوطنية. ويمكن أخذ هذه المعلومات في الاعتبار من طرف كل الدول والمنظمات ذات الصلة من أجل تعزيز جهود المساءلة في الوقت المناسب على المستوى الوطني :

(أ) يقدم الوضع في غينيا مثالا واضحا لأثر نشاطات المكتب في الفحوص الأولية، وذلك بتحريك إجراءات وطنية طبقا لنظام روما الأساسي. فبعد وقت قصير من إعلان المكتب للعموم بأنه يقوم برصد الاتهامات خطيرة دائرة حول أحداث ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في كوناكري، سافر وزير الخارجية ألكسندر سيسى لولا إلى المحكمة واجتمع بنائبة المدعي العام فاتو بنسودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وقد وصف الوزير لولا الأحداث وعرض التدابير التي اتخذتها غينيا بغية التأكد من أنه سيتم التحقيق في الجرائم التي قيل بأنها ارتكبت، وصرح أن القضاء الوطني يملك "القدرة والإرادة" للقيام بإجراءاته. كما اجتمع المكتب بكبار أعضاء الحكومة الغينية، الذين أشاروا أن غينيا "ستبدل ما في وسعها لضمان أن تسود العدالة في البلاد بشراكة مع مكتب المدعي العام وبمساعده". وقد أرسل المكتب ثلاث بعثات إلى غينيا : الأولى من ١٥ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٠ للاستخبار والتأكد من أنه تم فتح تحقيق في أحداث ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩؛ والثانية في أيار/مايو ٢٠١٠ من أجل التتبع، تتبني في جملة أمور الاجتماع بالقضاة الثلاثة المكلفين بالتحقيق وتقييم مدى التقدم الملموس الحاصل، والثالثة من ٨ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، تهدف في جملة أمور إلى الاجتماع بالرئيس سيكوبا كوناتي والوزير الأول دوري، إضافة إلى المرشحين إلى الانتخابات، وقد أنجزت آخر هذه المهمات من ٢٨ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١١. وقد سعى المكتب إلى تشجيع الجهود الوطنية والدولية والتعاون معها بغية القيام بإجراءات وطنية حقيقية ضمانا لتطبيق العدالة دون الحاجة إلى تدخل المكتب ومنعاً لارتكاب جرائم كبرى جديدة.

(ب) في كولومبيا، تمت الإشارة إلى احتمال ممارسة المحكمة لاختصاصاتها من طرف المدعين و المحاكم والمشرعين وأعضاء السلطة التنفيذية كباعث على القيام بخيارات سياسية بتنفيذ

(١٤) أنظر مسودة وثيقة السياسات حول الفحوص الأولية

(Draft Policy Paper on Preliminary examinations)، الصادرة في ٤ تشرين الأول ٢٠١٠، الموجودة بالموقع

<http://www.icc-cpi.int/Menus/Go?id=e278f5a2-a4f9-43d7-83d2-6a2c9cf5d7d7&lan=en-GB>

قانون العدل والسلم من أجل ضمان متابعة مرتكبي الجرائم. وقد ذُكر على نطاق واسع بأن الفحص الأولي الذي قام به المكتب للوضع في كولومبيا كان بمثابة حافز للسلطات الكولومبية في القيام بمسؤوليتها الأساسية في التحقيق في الجرائم الواقعة في اختصاص المحكمة ومتابعة مرتكبيها. ومنذ ٢٠٠٤، قام المكتب بتحليل التقارير العمومية و المعلومات المقدمة إليه سواء من طرف السلطات الكولومبية أو المنظمات و الأفراد. وهكذا فقد جمع المكتب معلومات عن عدد كبير من الجرائم التي قد تدخل في الاختصاصات الزمنية والموضوعية للمحكمة، بما في ذلك جرائم القتل والاختطاف والعنف الجنسي والتشريد والاختفاء القسريين والتعذيب وتجنيد الأطفال. وفي رسالة بتاريخ ٣ آذار/مارس ٢٠٠٥، أبلغ المدعي العام حكومة كولومبيا بوجود أساس معقول للاعتقاد بأن جرائم من اختصاص المحكمة ارتكبت من طرف القوات المسلحة الثورية الكولومبية، وحيش التحرير الوطني، وبمجموعات شبه عسكرية وأعضاء القوات المسلحة.

ومنذ ذلك الحين، ركز الفحص الأولي في كولومبيا على تقييم مقاييس المقبولية والتكامل بوجه خاص. وأثناء القيام بذلك، عمل مكتب المدعي العام بانتظام على تشجيع ورصد جهود السلطات الكولومبية الرامية إلى محاسبة مرتكبي الجرائم، بما في ذلك متابعتهم بقانون العدل والسلم المصادق عليه في ٢٠٠٥ بخصوص قادة المجموعات شبه العسكرية. وإضافة إلى قانون العدل والسلم، تم الشروع في إجراءات ضد قادة مجموعات حرب العصابات ومسؤولي الشرطة والجيش ورجال السياسة الذين لهم روابط محتملة بالمجموعات المسلحة. كما أن هناك تحقيقات في ما يعرف بقضايا "الإيجاييات المزورة".

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، قاد المدعي العام بعثات إلى كولومبيا حاول خلالها الحصول على معلومات عن نشاطات الجهاز القضائي، واجتمع بأعضاء الحكومة وقضاة المحكمة العليا وقضاة السلم والعدل والمدعين العامين وأفراد الشرطة والمجتمع المدني. إضافة إلى ذلك، عُقدت اجتماعات متعددة بين ممثلين آخرين عن المكتب وممثلي الدولة. وفي كل هذه المناسبات، حاول المكتب الحصول على معلومات حول ما إذا تم اتخاذ إجراءات من أجل إثبات المسؤولية الإجرامية لمن شاركوا في تدبير أخطر الجرائم المرتكبة في البلاد، وخاصة مسؤولية القادة ومساعدتهم. وقد طلب المكتب أيضا معلومات من إحدى عشرة دولة، من بينها كولومبيا نفسها، بخصوص التحقيقات التي يمكن القيام بها بشأن أشخاص يشبه في كونهم قدموا شكلا من أشكال الدعم للمجموعات المسلحة المسؤولة عن ارتكاب جرائم من اختصاص المحكمة في كولومبيا.

وسيستمر المكتب في دراسة الوضع والإجراءات الوطنية في كولومبيا، وفي هذا السياق، ووفقا لنهجه الإيجابي تجاه التكامل، رحب المكتب بجهود الرئيس سانتوس في البحث عن المزيد من الدعم الدولي للإجراءات الوطنية الكولومبية وفي تشجيع التعاون بين دول الجنوب. ويعتبر تعيين القاضي بالتاسار غارثون، الذي عمل كمستشار للمكتب، مستشارا لبعثة دعم عملية السلام في كولومبيا، التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، مثلا آخر لممارسة التكامل الإيجابي الذي يبعث على الأمل في أنه سيساهم في مساعدة السلطات الكولومبية على السير قُدما في طريق وضع حد للإفلات من العقاب.

(ج) بين مثال جورجيا أيضا كيف يمكن لنشاطات الفحص الأولي أن تعطي دفعة قوية للتكامل، فبعد وقت قصير من تأكيد المدعي العام على أن مكتبه شرع في فحص الوضع في جورجيا، في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨، توصل المكتب بمعلومات من كل من الحكومتين الجورجية والروسية تفيد بأن مكتب المدعي العام بكل منهما بدأ تحقيقات حول اتهامات بارتكاب خروقات خلال النزاع المسلح الذي نشب بين البلدين في آب/أغسطس ٢٠٠٨. ومنذ ذلك الحين، طلب المكتب معلومات حول التحقيقات الجارية وتوصل بمجلدات منها، كما قام المكتب بعدة زيارات إلى روسيا الاتحادية وإلى جورجيا حيث اجتمع بالمدعين والمحققين المكلفين بالتحقيقات الوطنية في كل من البلدين.

(ب) مرحلة التحقيق والمتابعة

٣٤- إثر فتح تحقيق في حالة ما من طرف المكتب، يستمر التكامل الإيجابي في توجيه سياسته بخصوص اختيار القضايا التي ينبغي أن تركز عليها تحقيقاته ومتابعاته. وستتعلق الحالات التي هي قيد التحقيق من طرف المكتب عادة بعدد كبير من الجرائم التي ارتكبتها جناة متعددون ضد عشرات الضحايا. وتبعا لسياسته في القيام بتحقيقات ومتابعات مركزة، سيحقق المكتب مع من تقع على عاتقهم المسؤولية الكبرى في أخطر الجرائم وسيتابعهم على أساس الدلائل التي تظهر أثناء التحقيق.

٣٥- ووفقا لذلك، يدعم المكتب مقاربة شمولية تجاه محاربة الانفلات من العقاب ومنع تكرار العنف بتركيز جهوده الخاصة على أخطر الجرائم وعلى من يتحملون المسؤولية الكبرى فيها، بينما يشجع ويساند التحقيقات والمتابعات الوطنية بشأن المتهمين بارتكابها، علاوة على آليات الحقيقة والمصالحة. فيمكن مثلا أن يمد المكتب السلطات الوطنية بالمعلومات التي جمعها والتي قد تساعدها في إجراءاتها الوطنية، شريطة وجود نظام محلي موثوق به لحماية القضاة أو الشهود ونزاهة الإجراءات المحلية واحتياطات أمنية أخرى. كما يمكن للمكتب أن يُبادل السلطات الوطنية الخبرات المتعلقة بأفضل الممارسات في إجراء التحقيقات والمتابعات، بما في ذلك حماية الشهود ومعالجة الدلائل. ولا تساعد هذه المقاربة الدول على الوفاء بمسؤوليتها الأساسية في التحقيق في الجرائم الواقعة ضمن اختصاص المحكمة ومتابعتها فحسب، بل تسمح للمكتب أيضا بتعزيز وفورات هامة في التكاليف المتعلقة بالهدف الشامل لإنهاء الإفلات من العقاب، مسهمة بذلك في فعالية عمله.

٣٦- في أوغندا مثلا، وعلاوة على تحقيقاته بشأن كبار قادة جيش الرب للمقاومة ومتابعتهم، فقد مد المكتب السلطات الوطنية بالمساعدة في التحقيق والمتابعة بخصوص أفراد آخرين. وتُساق على سبيل المثال زيارة ريتشارد بوتيرا، مدير الادعاء العام في أوغندا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ إلى المحكمة بخصوص التحقيق والمتابعة أمام المحكمة العليا الأوغندية في حالة أحد قادة جيش الرب للمقاومة، أُلقي عليه القبض في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد شملت الاتهامات أحداثا تم ارتكابها بعد ٢٠٠٢ كانت المحكمة قد حققت بشأنها. وتوصل المكتب من السلطات الأوغندية بدفاتر تسجيل واتصالات لاسلكية مسجلة تتعلق بالأحداث التي تم اختيارها للمتابعة أمام المحكمة العليا لأوغندا. وعلاوة على نسخ طبق الأصل من المواد الخام التي توصل بها، يمكن للمكتب أيضا توفير النصوص الكاملة المطبوعة

باللغتين أثنوي والإنجليزية لبعض الاتصالات اللاسلكية المسجلة، ونسخ من دفاتر التسجيل المكتوبة بخط اليد و الاتصالات اللاسلكية المسجلة مطبوعة ومعدة للبحث الإلكتروني، وسيوفر المكتب الخرائط والخطاطات التي قام بإنجازها. كما أن أوغندا طلبت من المكتب أن يمدّها بالمساعدة بخصوص المسائل ذات الصلة بالشهود، ففي آذار/مارس ٢٠١١، وتبعاً لهذه الزيارة، قام كبار موظفي مكتب الادعاء العام، ومن بينهم فينيس باغوما توموهيمبيسي، رئيس الوحدة الأوغندية للتحقيق في جرائم الحرب، و جوان كاغيزي، مفوضة الشرطة و رئيسة الوحدة الأوغندية لمتابعة جرائم الحرب، بزيارة للمكتب دامت عشرة أيام وشملت سلسلة من الاجتماعات مع ذوي الصلة من موظفيه. وقد تبادل المكتب الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، بما في ذلك ما تعلق منها بحماية الشهود والدعم ومعالجة الدلائل.^(١٥) وقد رحب المدعون العامون الأوغنديون بالمساعدة التي يتلقونها وأبرزوا الأهمية التي يكسبها ضمان إلقاء القبض على دجوسف كوي وغيره من كبار قادة جيش الرب للمقاومة وتسليمهم للمحكمة بغية محاكمتهم.

٣٧- تمثل التحقيقات والمتابعات بشأن الجرائم التي أُتُّهت ميلشيا القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بارتكابها في إقليمَي كيفو شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية واحداً من أحسن أمثلة التكامل في إطار منهج نظام روما الأساسي. فقد كان بعض قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا مستقرين في أوروبا، وقد تم اعتقال إنياس مورواناشياكا و ستراتون موسوني، و هما على التوالي رئيس القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ونائبه، من طرف السلطات الألمانية بتاريخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وتجري حالياً محاكمتهم بألمانيا. وكان الكاتب التنفيذي لهذه الميلشيا المدعو كاليست امباروشيماننا مستقراً بفرنسا واعتقلته السلطات الفرنسية وسلمته إلى المحكمة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٣٨- تُعد متابعة قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا نتيجة لما يزيد عن سنتين من التحقيقات التي قامت بها ألمانيا ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وفرنسا والمكتب بشأن التهم بارتكاب جرائم في إقليمَي كيفو، وخاصة في أنشطة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

٣٩- يمثل تعاون المكتب مع ألمانيا بخصوص هذه القضية مثالا عن هذا النهج، فمنذ حزيران/يونيو ٢٠٠٩ على الأقل، أُجريت التحقيقات بالتشاور بين المكتب ومكتب المدعي العام الاتحادي. محكمة العدل الاتحادية بألمانيا من أجل تعميق فعالية نهج نظام روما الأساسي وبغية خلق مقاربة تكاملية بين المحكمة والإجراءات الوطنية. وقد تلقى المكتب معلومات من ألمانيا طبقاً لآليات التعاون المعتادة، كما قدم معلومات لدعم تحقيقاتها. وعمل المكتب على تيسير الاتصال بين ألمانيا والسلطات القضائية الوطنية بالمنطقة، خاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤٠- وقد قبلت رواندا، وهي ليست من الدول الأطراف، بعمليات مكتب المدعي العام على أراضيها بخصوص قضية القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وقدمت للمكتب تعاونها

(١٥) فيما يتعلق بجميع المعلومات المتبادلة، توصل المكتب بالتزام رسمي من السلطات الأوغندية بأن مثل هذه المعلومات ستستخدم في سياق الإجراءات المطابقة لمعايير حقوق الإنسان كما هو معترف بها دولياً.

النام، وهي أنشطة أتاحت بعد اجتماع المدعي العام ونائبه بالرئيس كاغامي في أواخر سنة ٢٠٠٩. وفي عدة مناسبات، أتاح المكتب أيضا اتصالات بين السلطات الوطنية التي تحقق بشأن قضايا في أوروبا وفي رواندا.

٤١- وكما هو الشأن بخصوص قضايا مختلفة أمام المحكمة، ساندت جمهورية الكونغو الديمقراطية بانتظام تحقيقات المكتب في الجرائم المرتكبة من طرف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بمدته بالمعلومات ومساعدته في عملياته و في حماية الشهود والوصول إلى مواقع الجرائم. كما تم القيام بأنشطة مشتركة بين المكتب و السلطات القضائية الوطنية فيما يتعلق ببعض الأحداث التي أُتُّهَم كاليست امباروشيماننا بالتورط فيها والتي ينبغي بشأنها تقديم مرتكبين آخرين من مستوى أدنى إلى العدالة أمام السلطات القضائية الوطنية.

٤٢- وبغض النظر عن اعتقال كاليست امباروشيماننا وتسليمه إلى المحكمة، اشتركت فرنسا بوجه خاص في التحقيق عن طريق جمع المعلومات والمد بتسجيلات الاتصالات ومواد أخرى ذات صلة بهذه القضية والتحري بشأن بعض جوانبها الأخرى بناء على طلب المكتب. وقد عبر المكتب على استعداده لتيسير عمل السلطات الفرنسية في منطقة البحيرات الكبرى ودعم تحقيقاتها، وهو حاليا يربط الاتصال بمختلف السلطات القضائية الوطنية ويفحص نشاطات أعضاء القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الآخرين الموجودين في أوروبا.

٤٣- بخصوص الاتهامات بجرائم العنف الجنسي المرتكبة بداية آب/أغسطس ٢٠١٠ في عدة قرى بإقليم كيفو الشمالي بجمهورية الكونغو الديمقراطية، اتصل المكتب أيضا ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تشجيع التحقيقات المشتركة بين المكتب، الذي سيركز على التعرف على أكبر المسؤولين عن أخطر الجرائم، والسلطات الوطنية بغية ضمان أن تقدم المسؤولين على كافة المستويات إلى العدالة. ويعتزم المكتب مواصلة مثل هذه الجهود في هذه القضية أملا في استخدام هذا النموذج في قضايا مقبلة.

٤٤- تمثل متابعة قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا نموذجا مثاليا للتعاون العملي للدولة وكيفية ممارسة نهج التكامل الإيجابي للمكتب، حيث أن هذا الأخير يرمي من خلال تحقيقاته في إقليمَي كيفو إلى مقارنة منسَّقة لنقل المعلومات الأساسية والتحليل السياقي والدلائل ضد المتهمين بارتكاب الجرائم في كيفو إلى السلطات القضائية الوطنية المختصة بغية دعم الجهود التكاملية، شريطة استيفاء الشروط اللازمة.

٢. أشكال أخرى للتعاون : فتح الحوار مع شبكات وطنية ودولية متنوعة

(أ) إنشاء شبكة لوكالات إنفاذ القانون ("مشروع شبكة إنفاذ القانون")

٤٥- بعد الاجتماع بوحداث جرائم الحرب ورؤساء الشرطة من كافة أرجاء العالم، انخرط المكتب عمليا في خلق شبكة لإنفاذ القانون وشارك فيها، وهي تتكون من مسؤولي إنفاذ القانون المحليين، بمن فيهم المنتميين إلى دول شهدت حالات جرائم دولية (فيما يلي "دول الحالات")، والإنتربول، مشغولين معا على تحديد التحقيقات والمشاريع التي يمكن إطلاقها محليا لدعم الجهود ضد الجرائم العظمى. وعلى امتداد السنوات الأخيرة، شارك اثنان

وثلاثون مسؤولاً من أربعة عشرة دولة. والهدف من هذا هو تجميع الموارد و تبادل المعلومات ذات الصلة والتعرف على مجالات التعاون القضائي الممكنة. وتبقى المجالات التي تطرح تحديات هي تلك المتعلقة بالتحقيق في الشؤون المالية، إضافة إلى الجهود الرامية إلى التصدي لشبكات الدعم التي تقدم المساعدة المادية للجنة وتسهم في ارتكاب الجرائم، والسعي إلى متابعة نهب الموارد الطبيعية كجريمة حرب أو كعنصر مركزي في معظم النماذج الإجرامية التي يحقق فيها المكتب.

(ب) المساهمة في الجهود الوطنية لبناء الخبرة والقدرات

٤٦- سعى المكتب أيضا إلى المساهمة في جهود دول الحالات، وذلك عن طريق :

- (أ) دعوة مسؤوليها وخبرائها ومحامييها إلى المشاركة في عمليات التحقيق، آخذاً في اعتباره الحاجة إلى حمايتهم؛^(١٦)
- (ب) دعوة خبراء دول الحالات إلى المشاركة في التدريبات في سياق شبكة إنفاذ القانون؛ و
- (ج) التوسط في جلب الدعم للسلطات القضائية الوطنية عن طريق الاتصال بالمنظمات الدولية.

٤٧- وخلال سير عمله، طور المكتب اتصالاته بمكتب البنك الدولي المعني بالدول الهشة، ولجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، وعمليات برنامج الأمم المتحدة للتنمية بجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومختلف ممثلي الأمين العام للأمم المتحدة الخاصين، بمن فيهم الممثل الخاصة للعنف الجنساني في النزاعات، مارغو والستروم، إضافة إلى المانحين، بغية إطلاعهم على الحاجيات الخاصة لمثل هذه البلدان التي بلغت إلى علم المكتب. والهدف من ذلك هو تشجيع المجتمع الدولي، بما في ذلك المانحين، على تبني سياسة تعزيز جهود العدالة التي تكمل عمل المحكمة بفعالية.

٤٨- يقدم المكتب أيضا معلومات حول أشغاله القضائية إلى المعنيين بجهود الوساطة مثل مبعوثي الأمم المتحدة الخاصين وغيرهم بغية تشجيع حلول شاملة لحالات النزاع، بما في ذلك ضمان المحاسبة.^(١٧)

(١٦) أمثلة : في ٢٠٠٩، ساعدت السلطات القضائية بجمهورية إفريقيا الوسطى في الفحص الطبي الشرعي لأحد الضحايا في صلة بقضية جان بيار بيمبا. وفي ٢٠٠٩ أيضا، شارك المدعون العامون بجمهورية الكونغو الديمقراطية في الفحص الطبي الشرعي لموقع جريمة في بوغورو في صلة بقضية كانتانغا و انغودجولو.

(١٧) من بين الأمثلة : في أوغندا، وفي سياق عملية جوبا للسلام، أوضح المكتب أن مذكرات الاعتقال الصادرة عن المحكمة ضد كبار قادة جيش الرب للمقاومة لا يمكن أن تكون موضوعا للتفاوض وأنه لا يوجد خيار بالعمو عن الذين صدرت مذكرات المحكمة ضدهم. في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأثناء التفاوض بشأن اتفاقية غوما للسلام في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أرشد المكتب المشاركين الذين انتهوا إلى استثناء الجرائم الواقعة في اختصاص المحكمة من أي عفو. في جمهورية إفريقيا الوسطى، اجتمع المدعي العام برئيس مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى وأرشد لقاء الحوار السياسي الشامل (المكون من ممثلي الحكومة والمجتمع المدني والمعارضة والجماعات المسلحة) تحت إشراف مركز جنيف للحوار الإنساني. وقد أدت العملية إلى اتفاقية سلام حزيران/يونيو ٢٠٠٨ التي استنتت جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية من العفو. في دارفور، تابع المكتب قضاياه نظرا لكون السلطات السودانية لم تكن تقوم بأي إجراءات ملائمة، وفي نفس الوقت ساند المكتب جهود

٣- جهود الإدماج : التقارير الموجهة إلى الدول

٤٩- بينما تقع المسؤولية الأساسية في اتخاذ إجراءات حقيقية بشأن الجرائم الكبرى التي تدخل في اختصاصات المحكمة على عاتق الدول، هناك الكثير مما يمكن للمكتب أن يفعله، وهو عازم على ذلك، من أجل ضمان التطبيق الفعلي لإطار التكامل الذي وضعه نظام روما الأساسي.

٥٠- في سياق تحقيقاته ونشاطاته في الفحص الأولي، يستطيع المكتب أن يحدد الحالات والمجالات المعنية التي تتطلب المساعدة من أجل إنفاذ منظور نظام روما الأساسي بالكامل في السياقات الوطنية. فمثلا يمكن للمكتب أن يقدم تقارير منتظمة إلى الدول عن الصعوبات المحددة والثغرات التي تعترضه، سواء بخصوص غياب أو عدم ملاءمة التشريعات المحلية المتعلقة بحماية الشهود واستقلال القضاء والجرائم المعنية بنظام روما الأساسي وما إلى ذلك. وسيساعد هذا بدوره الدول، وخاصة الدول المانحة، على تشخيص الحاجيات بشكل أفضل وسيساعد أيضا على تمكين الربط أو الوصل بين المحكمة والمسألة العامة المتعلقة بالعدالة والمحاسبة وبين برامج التنمية الوطنية والجهوية والدولية، خاصة في إطار مسؤولية توفير الحماية وبرامج الحكم الرشيد. وهكذا يمكن للحاجيات المتعلقة بالعدالة والمحاسبة أن تصبح فعلا تيارا رئيسيا في كل الوزارات والإدارات مثل العدل والشؤون الخارجية والدفاع والتنمية والبعثات لدى الأمم المتحدة وغيرها من الممثلات المتعددة الأطراف وما إلى ذلك. وبما أن المكتب يرسل محققيه إلى الميدان على أساس منتظم جدا، فإن إنجاز مثل هذه التقارير لن يتطلب موارد إضافية. وعلى نحو مماثل، فإن المكتب يعمل على استكشاف طرق أخرى للعمل مع أمانة جمعية الدول الأطراف.

٤- النشاطات الأخرى

(أ) مشروع الأدوات القانونية

٥١- لقد تم تصميم مشروع الأدوات القانونية للمحكمة الجنائية الدولية، الذي وُضِعَ تصوره مكتب المدعي العام بالاعتماد على دعم شركاء خارجيين في التطوير والصيانة، بغية تزويد المستخدمين، كالسلطات القضائية الجنائية والمستشارين القانونيين والمنظمات غير الحكومية، بمعلومات قانونية وملخصات وبرمجيات من أجل الاشتغال بفعالية أكبر على أبرز القضايا الجنائية الدولية. وتتكون [هذه الموارد] حاليا مما يفوق ٤٤,٠٠٠ وثيقة في عدة قواعد بيانات، إضافة إلى أربعة أدوات للبحث والمراجع، وهي مصفوفة الحالات وملخص العناصر وملخص الإجراءات وملخص طرق الإثبات. وتشكل الأدوات مكتبة إلكترونية للقانون والعدالة الجنائيتين الدوليين يمكن للجمهور العريض الوصول إليها بكل حرية، موفرة بذلك أداة نافعة لدعم الجهود الوطنية في سبيل التكامل. كما أنها تمثل المورد الأكثر شمولا وحادثة لممارسة القانون الجنائي الدولي والبحث فيه.

الجامعة العربية واللجنة العليا للاتحاد الإفريقي حول دارفور برئاسة الرئيس السابق لجمهورية جنوب إفريقيا ثابو امبيكي لضمان المحاسبة على جميع المستويات.

(ب) تشجيع الأنشطة التربوية

٥٢- تعتبر التربية إحدى الوسائل الأساسية للنهوض بمساهمة المحكمة في اجتناب الجرائم في المستقبل. وعلى وجه الخصوص، يمكن للمقررات الدراسية في كافة المستويات أن تدمج ما يلي:

(أ) كيف تشتغل المنظمات العالمية مثل المحكمة والأمم المتحدة؛ ويمكن تميم هذا على الصعيد الإقليمي. معلومات عن المؤسسات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية وما إلى ذلك.

(ب) معلومات عن الأحداث التاريخية التي شهدت جرائم عظمى، مثل محرقة يهود أوروبا وجرائم الإبادة الجماعية برواندا ويوغوسلافيا السابقة وما إلى ذلك، إضافة إلى معلومات عن مفاهيم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والجرائم الجنسانية والجرائم ضد الأطفال؛ و

(ج) تلقين كيفية تنمية مهارات فردية لتدبير العنف والتراعات في الحياة اليومية.

٥٣- انخرط في هذه الفكرة ممثلون عن عدد من الدول الأطراف والدول غير الأطراف، إضافة إلى مسؤولين من منظمات دولية مثل البنك الدولي وبنك التنمية الأمريكي، والتزموا بتبادل أفضل ممارساتهم وزيادة في جهودهم لتشجيع البرامج التعليمية الوطنية التي يمكن أن تسهم في خفض واجتناب العنف. كما أعرب فاعلون آخرون من ذوي الصلة، ومنهم الجامعيون والمنظمات غير الحكومية ودور نشر الكتب المدرسية، عن استعدادهم للمساهمة.^(١٨)

٥٤- سيكون استكمال أول محاكمة للمحكمة (المدعى العام ضد توماس لوبانغا) فرصة لإبراز الكيفية التي تستطيع بها الدول الأطراف وغيرها من الفاعلين ذوي الصلة أن ينهضوا بعمل المحكمة عن طريق مقرراتهم التعليمية الوطنية، وأن يسهموا بذلك في الوقاية. ويمكن إجراء المزيد من المناقشات والمبادلات على هامش الدورة العاشرة لجمعية الدول الأطراف في نيويورك.

(ج) الرد السريع للعدالة

٥٥- يساهم المكتب في مبادرات الدول إلى وضع قوائم الخبراء الذين يمكن وضعهم رهن الإشارة استجابة لطلبات الدول التي تواجه جرائم على نطاق واسع، مثل مشروع الرد السريع للعدالة. وقد شارك موظفو المكتب في تداريب من أجل تقديم الخبرة حول الممارسات المتعلقة بالتحقيق الجاري العمل بها لدى المكتب ذاته.

(١٨) في ١٤ حزيران ٢٠١١، زار المحكمة نائب وزير التربية، موريسو بيرفتي ديل كورال، واجتمع بموظفي المكتب لعرض ما قامت به كولومبيا من أجل خفض وتدبير واجتناب العنف، مبينة بذلك عن دورها الريادي في هذا المجال. كما التقى نائب الوزير بممثلين عن الدول الأطراف والدول غير الأطراف وأساتذة جامعيين لمناقشة تبادل التجارب وأفضل الممارسات والنهوض بالجهود المتضافرة بغية ربط التربية بتدبير التراعات.

جيم - قلم المحكمة

٥٦- يؤدي قلم المحكمة عدة وظائف قانونية تتعلق بتدبير الجوانب غير القضائية للمحكمة، وهو ما يجب أن يكون موضع اهتمامه الأساسي. وبلاستخدام الخلاق للموارد المتوافرة والتزود بالنوايا الطيبة والوعي بأن المحكمة تشتغل في منظومة أوسع تعتمد عليها هي نفسها، فقد استطاع قلم المحكمة رغم ذلك أن يستحدث بعض المبادرات من أجل الدفع بالتكامل، وكلها يبنى على الأنشطة الحالية.

٥٧- وبصفة عامة، يقوم قلم المحكمة بدور مركزي ضمن المحكمة بتيسير المحاكمات العادلة، من توفير الخدمات مثل الترجمة النصية والفورية، مروراً بتوكيل الدفاع والمساعدة القانونية وظروف الاحتجاز وإنفاذ افتراض البراءة، إلى حماية الشهود وإشراك الضحايا وضمان فعالية الإجراءات بواسطة عمليات تدبير المحكمة. وتعتبر كفاءة دولة ما في كل هذه المجالات أمراً حاسماً بشأن كفاءتها في القيام بإجراءات محلية عادلة بخصوص الجرائم الدولية الخطيرة. كما أن هذه الكفاءة أمر جوهري سواء من أجل إعطاء الأولوية للاختصاص الوطني الذي تمليه الدولة أو ضمان أن البلدان التي تقع بها الحالات توجد في وضع يمكنها من محاكمة الجناة من المستوى الأدنى الذين لا تقوم المحكمة بمتابعتهم.

٥٨- يستطيع قلم المحكمة، في حدود الموارد المتوافرة وإنفاذاً لولايته كما نص عليها نظام روما الأساسي والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، أن يساهم في النهوض بالعمل بالتكامل إما بالمشاركة في المنابر والمناقشات المتعددة الأطراف أو الانخراط في مبادرات المجتمع الدولي والجهات المانحة المتعلقة بالتكامل ورعاية المبادرات الفعلية في دول الحالات، في حوار وثيق مع الفاعلين المحليين وبرامج سيادة القانون وبالتنسيق مع باقي أجهزة المحكمة.

(أ) تقوية التمثيلية القانونية

٥٩- يكمن دور قلم المحكمة في تيسير توزيع المعلومات والأحكام القضائية الصادرة عن المحكمة على مستشاري الدفاع والتعاون حسب الاقتضاء مع الجمعيات الوطنية للمحاماة والجمعيات القانونية من أجل النهوض بتخصص وتدريب المحامين في قانون النظام الأساسي والقواعد.^(١٩) إضافة إلى ذلك، يجب على كل محام يود الممارسة أمام المحكمة، سواء نيابة عن المتهمين أو نيابة عن الضحايا، أن يكون مسجلاً بقائمة الدفاع التي يديرها قلم المحكمة.^(٢٠)

٦٠- وبهذا الصدد، ينظم قلم المحكمة حلقة دراسية سنوية لفائدة كل من محامي الدفاع ومحامي الضحايا المسجلين بقائمة المحكمة الجنائية الدولية. ويتم تمويل الحلقة الدراسية عن طريق المساهمات الطوعية.^(٢١) ويتمكن المحامون بفصل خطة التدريب هذه من مواكبة آخر الاجتهادات القانونية والإجراءات الملائمة وغيرها من القضايا الراهنة. وبخصوص مشاركة

(١٩) القاعدة ٢٠(و) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

(٢٠) القاعدة ٢٢ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات والبند ٦٨ من لائحة المحكمة.

(٢١) يتم تمويل الحلقة الدراسية حالياً من طرف المفوضية الأوروبية ومؤسسة ماك آرثر. ويوجد ٢٨٢ شخصاً في قائمة الدفاع منهم ٢٢٦ رجلاً و ٥٦ امرأة من ٤٩ بلداً مختلفاً، بما في ذلك ٧٧ من إفريقيا و ٥ من آسيا و ٧ من أوروبا الشرقية و ١٨٩ من مجموعة الدول الغربية وغيرها و ٤ من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

الضحايا، فمن الواضح أنه لا يمكن النهوض بها بشكل تام وملائم إلا بوجود محامين مختكين ومخلصين.

٦١- منذ ٢٠٠٩، تم وضع دورة تدريبية تستهدف على الخصوص المحامين المنتمين إلى دول الحالات على هامش الحلقة الدراسية من أجل تعميق أثرها. وفي السنوات المقبلة، سيتم إبراز هذا الأثر بشكل أكبر من ذلك. وينظر قلم المحكمة في إدماج قضايا أكثر تحديدا تتعلق بالتكامل في الحلقات الدراسية اللاحقة ووضع مكون لتدريب المدربين والتشجيع على انتخاب منسقين إقليميين من بين المشاركين، بهدف ضمان أنه يمكن تكرار هذه الحصص التدريبية على الصعيد الوطني أو الإقليمي من طرف المحامين أنفسهم لزيادة تبيها وطنيا و من أجل إشراك أطراف مهنة القانون.

٦٢- تهدف هذه المبادرة إلى تقوية مهارات المحامين على الصعيد الوطني، إذ ستصبح لهم القدرة على المتابعة والدفاع في الجرائم الدولية في إطار اختصاصاتهم الوطنية. وستسهم معرفتهم الزائدة بالقانون الجنائي الدولي وبنهج نظام روما الأساسي أيضا في خلق الوعي والدعم اللازمين لدى العموم، وفي نهاية المطاف خلق الإرادة السياسية في متابعة الجرائم الدولية الخطيرة على الصعيد الوطني.

٦٣- يعتبر تعميق الوعي بقائمة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية عنصرا أساسيا، ولهذا الغرض، اتصل قلم المحكمة بالدول الأطراف ونقابات المحامين المحلية والدولية من أجل الإعلام بشروط الانضمام وتشجيع المحامين المؤهلين على الترشح. وقد أتاح نظام اللائحة المفتوحة هذا للمحكمة فرصة تطوير قائمة حركية للمحامين يتم الرجوع إليها لضمان جودة الدفاع وتمثيل الضحايا خلال الإجراءات أمام المحكمة. وقد فتحت القائمة أيضا في وجه المحامين المنتمين إلى دول ليست أطرافا في نظام روما الأساسي. ويعتبر تجنيد مثل هؤلاء المحامين مفيدا للمحكمة إذ أنه يمكن المحترفين المنتمين إلى الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي من فهم أحسن بطبيعة المحكمة، وهو ما من شأنه أن يخلق أثرا يمتد إلى الدولة المعنية و أن يعزز فهما أحسن وانخراطا أكبر بنهج نظام روما الأساسي وقضايا العدالة الجنائية الدولية.

(ب) حماية الشهود

٦٤- تعتبر حماية الشهود أحد المجالات الحاسمة التي تسهم في المتابعة الفعلية لجرائم نظام روما الأساسي وإقامة المحاكمات العادلة. وقد عمل قلم المحكمة خلال هذه السنوات الأولى على تطوير مجموعة من الأدوات لحماية الشهود، وهي تشمل تعزيز القدرات على حماية الشهود في دول الحالات بالتعاون مع سلطات إنفاذ القانون المحلية حول الترتيبات الأمنية، وذلك مثلا عن طريق إنشاء نظام للرد الفوري لدفع أية طوارئ.

٦٥- توجه قلم المحكمة إلى الشبكات الموجودة والهياكل المتخصصة من أجل استخدام خبراتها لترشيد استهلاك الموارد ورعاية الحلول الوطنية الدائمة عن طريق التواصل الفعلي مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وفي حدود الموارد المتاحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، قدم قلم المحكمة تدريبا مختصا في التعامل مع الشهود للوحدات الخاصة المدربة من طرف الشرطة المدنية للأمم المتحدة. وتهدف هذه المبادرة إلى رعاية تطوير قدرة وطنية

على حماية الشهود حتى يتسنى إيجاد حل وطني، وهي في نفس الوقت تقوي قدرة المحكمة على إقامة محاكمات عادلة في لاهاي والقدرة المحلية على إقامة محاكمات عادلة في البلاد. ويمكن بعد ذلك العمل بهذه الممارسة في دول الحالات الأخرى.

٦٦- وبغية تعميق الأثر وتقوية القدرة الوطنية خارج دول الحالات، يعتمد قلم المحكمة في حدود الموارد المتاحة على شركاء ثنائيي أو متعددي الأطراف يعملون بالمنطقة، مثل مكتب منظمة الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويقدم قلم المحكمة المساعدة لهؤلاء بوضع موظفيه رهن إشارتهم بصفة مدربين، وهو بذلك يخفف نفقاتهم ويخلق جوا من التأزر ويزرع المعرفة في نظام العدالة الدولية.

٦٧- ومع ذلك، وكما لاذ أخير، يبقى تنقيح الشهود المشمولين بحماية المحكمة دوليا بمثابة الحل الوحيد حيث لا يسمح التهديد بإعادة توطينهم داخليا. وفي هذا المجال وبغية تقوية الأنظمة الوطنية، فقد أنشأت المحكمة صندوقا خاصا تمنحه الدول التي تتوفر على القدرات والمهارات والموارد أمولا من أجل نقل الشهود إلى بلدان لها الاستعداد لاستقبال الشهود المشمولين بالحماية لكنها تفتقر إلى القدرة والموارد للقيام بذلك. وهذه المبادرة التي لا تترتب عنها أية تكاليف للدول المعنية تهدف أيضا إلى تقوية القدرة الوطنية على حماية الشهود. ولا زالت هناك حاجة إلى جهود تضمن أن يقوم أكبر عدد ممكن من الدول بالاستفادة من هذه المبادرة.

(ج) إدارة شؤون المحكمة

٦٨- إن الإدارة الفعالة لشؤون المحكمة أمر حاسم في إقامة محاكمات عادلة، سواء تعلق الأمر بحفظ الوثائق أو تسديدها أو بالترجمة النصية أو الفورية ووظائف الدعم القضائي. وهناك عدد من المبادرات يقوم قلم المحكمة حاليا باستكشافها على أساس الدروس المستفادة من المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا، والتي يمكن أن يكون لها أثر دائم في دول الحالات وأن تشكل جزءا لا يتجزأ من الإرث، مسهمة بذلك في تقوية السلطات القضائية الوطنية.

٦٩- وعلى سبيل المثال، يمكن نقل خبرة المحكمة في أنظمة إدارة شؤونها وأفضل الممارسات في ذلك إلى دول الحالات. ويسمح ضمان حرية الوصول إلى أرشيف المحكمة بأن تصبح الحقائق والمسائل التي تنبثق عن المحاكمات جزءا من السجل التاريخي للبلاد. وتقوم المحكمة حاليا باستكشاف أحسن الطرق لتوريث نسخة من أرشيف حالة ما للبلد المعني بما وكيفية أرشاده بخصوص حفظها وإتاحة الوصول إليها. وفي صلة ذلك بالتكامل، فإن هذا من شأنه أيضا أن يزيد في المعرفة المحلية وأن يحفز المطالبة بالمتابعة المحلية للجرائم الدولية وأن يتيح نموذجا لتدبير الوثائق وحفظها على الصعيد الوطني.

٧٠- فيما يتعلق بالترجمة النصية والفورية، تشتغل المحكمة بعدد كبير من اللغات واللهجات.^(٢٢) ولهذا الغرض، فقد جندت المحكمة موظفين من المنطقة المعنية ودربتهم على

(٢٢) تستخدم حاليا في الإجراءات لغات ولهجات أتشولي و لينغالا وسانغو والزغاوة والسواحلية ولندو. وقد احتاجت المحكمة إلى ترميز لهجة أتشولي من أجل التمكن من نسخها وترجمتها.

معايير الترجمة النصية والفورية وعلى اللغة الرسمية للمحكمة. ويمتلك هذا النشاط الحاسم قطعاً في إقامة محاكمات عادلة آتاراً واضحة في التكامل، حيث أن الموظفين المعنيين سينقلون أفضل الممارسات في هذا المجال عند عودتهم، وسيشتغلون كمتترجمين نصيين أو فوريين في أية إجراءات محلية.

(د) الإعلام العمومي والتوعية

٧١- يعتبر الاتصال جزءاً لا يتجزأ من المحاكمات العلنية العادلة، وقد ركزت المحكمة بالدرجة الأولى على نشر المعلومات حول ولايتها وإجراءاتها القضائية في الحالات الست قبل أن تستهدف متلقين متنوعين آخرين بغية تقريب الإجراءات من المجتمعات المتضررة وتيسير فهمها عبر الحوار المستمر. ويمكن لسياسات وأولويات المحكمة بدورها أن توجه بما يتناسب مع ذلك.

٧٢- ورد الوصف التفصيلي للأنشطة التواصلية التي تقوم بها المحكمة في جميع دول الحالات كجزء من تقاريرها السنوية حول التوعية.^(٢٣) وكانت السلطات القضائية المحلية في كينشاسا وإقليم إيتوري من بين المتلقين المستهدفين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان التدريب فعالاً وأسهم في إعادة بناء القدرات القضائية الوطنية. ويمكن تحقيق أثر أعمق لهذه الدورات التدريبية عن طريق استخدام مقررٍ ومحتويات الحلقة الدراسية الخاصة بالهامين. ومن ثم يمكن للسلطات القضائية المحلية استعمالها كأدوات حقيقية لبناء القدرات، إذ تزداد معرفتها بقانون وفقه المحكمة، مما يمكن من تطبيقها في الإجراءات المحلية بشأن الجرائم الدولية الخطيرة. كما أن خلق ثقافة لا مكان فيها للإفلات من العقاب عبر تنظيم الدورات التدريبية مع الجامعات واستمالة الدعم لإدماج القانون الجنائي الدولي في المقررات الدراسية كانا من بين الأدوات النافعة للنهوض بالتكامل.

٧٣- يخضع توسيع وتعميق جهود المحكمة في التوعية، ومن ثم أثرها الطويل الأمد على مستوى دول الحالات، لتوافر الموارد. وستواصل المحكمة العمل على نقل المعارف على المستوى الوطني عبر استخدام الموارد المتوافرة وإقامة الشراكات مع الشبكات المحلية حيث أمكن. وبالإضافة إلى الهيئات الوطنية للمحاميين، فإن دور قلم المحكمة في هذا المجال يعتبر أداة نافعة أخرى في زيادة الوعي بمبادئ القانون الجنائي الدولي وحفز المطالبة بالمتابعة الوطنية بشأن الجرائم الدولية. ومن المرجح أن يساهم هذا في خلق الإرادة السياسية المحلية للقيام بذلك تعزيزاً للتكامل.

(هـ) الانخراط الميداني

٧٤- فتحت المحكمة إلى حد الآن خمسة مكاتب ميدانية.^(٢٤) وتعتبر المكاتب الميدانية عنصراً أساسياً في إنفاذ ولاية المحكمة في دول الحالات.^(٢٥) ورغم كون المكاتب الميدانية ل لا

(٢٣) تقرير ٢٠١٠ حول التوعية، <http://www.icc-cpi.int>.

(٢٤) تتوفر المحكمة على مكتبين ميدانيين في بانغي (جمهورية إفريقيا الوسطى) وفي كينشاسا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) ولها حضور ميداني متقدم في بونيا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) وحضور ميداني في كامبالا (أوغندا) وحضور ميداني لفرقة عمل في نيروبي (جمهورية كينيا).

تشارك في أية مشاريع للمساعدة التقنية، فبإمكانها القيام بدور تحفيز المناقشات الوطنية الحارية مع الفاعلين ذوي الأطراف الثنائية أو المتعددة المهتمين بقضايا الإصلاح المتعلقة بسيادة القانون ومع الحكومة مباشرة. وهكذا، وفي حدود الموارد المتوفرة، يمكن تقوية القدرات الوطنية ويمكن للأموال التي سبق للفاعلين في مجال سيادة القانون أن تستهدف الحاجيات الحقيقية للأنظمة الوطنية، تعزيزاً للآليات الضرورية لمتابعة الجرائم الدولية على الصعيد الوطني.

دال- المبادرات على صعيد المحكمة

١- تنظيم الحلقات الدراسية والتدريبات و المؤتمرات

٧٥- تشارك المحكمة بانتظام في الأنشطة التي ينظمها المجتمع المدني أو المنظمات الدولية أو السلطات الحكومية والتي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بجهودها نحو التكامل. وبهذا الصدد، فهي تقدم المعلومات عن إطار نظام روما الأساسي بهدف النهوض بالجهود الوطنية، سواء بشأن تشريعات الإنفاذ أو التحقيقات أو المتابعة، وتتبادل أفضل الممارسات بخصوص عدد من المواضيع ذات الصلة، إضافة إلى خلق وصيانة شبكة الاتصالات اللازمة. وتشمل هذه الجهود التدريبات المحلية لفائدة القضاة والمسؤولين الحكوميين ومسؤولي إنفاذ القانون، والحلقات الدراسية والمؤتمرات، كالتالي ينظمها المركز الدولي للعدالة الانتقالية ومجموعة برلمانيون من أجل العمل العالمي وآخرون.

٧٦- تعقد المحكمة حالياً سلسلة من خمسة حلقات دراسية إقليمية بشراكة مع المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية. وإلى حد الآن، عُقدت حلقات دراسية في داكار بالسنگال (٧-١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩) وفي ياوندي بالكاميرون (٤-٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠)، وستعقد الثالثة في أديس أبابا بمقر الاتحاد الإفريقي يوم ١٩ تموز/يوليو ٢٠١١. واشتركت المحكمة أيضاً في تنظيم حلقة دراسية مع دولة قطر وجامعة الدول العربية بالدوحة في ٢٤-٢٥ أيار/مايو ٢٠١١. وفي ٥-٦ تموز/يوليو ٢٠١١، استضافت المحكمة في لاهاي دورة تحسيسية لفائدة رؤساء المحاكم والمدعين العامين بجمعية محاكم النقض العليا للبلدان الناطقة بالفرنسية.

٧٧- تنهض هذه الأحداث بمبدأ التكامل عن طريق إقامة الروابط بين المحكمة والسلطات القضائية الوطنية بتبادل المعارف والتجارب ورفع مستوى الوعي بنظام روما الأساسي والقانون الجنائي الدولي بين الممارسين الوطنيين.

٢- برنامج المتدربين المقيمين والمهنيين الزائرين

٧٨- يمكن برنامج المتدربين المقيمين و المهنيين الزائرين الذي تنفذه المحكمة سنوياً حوالي ١٥٠ من المحترفين الشباب أو الذين بلغوا أواسط حياتهم المهنية من المشاركة في أعمال

(٢٥) تستلزم ولاية المحكمة القيام بالتحقيقات، وحماية الشهود والضحايا، وتمكين الضحايا من ممارسة حقوقهم القانونية في المشاركة والتعويض، والقيام بأنشطة فعالية للتوعية تتوجه إلى المجتمعات المتضررة، ومساعدة فرق المحامين (من محامي الدفاع والممثلين القانونيين للضحايا)، والصندوق الاستئماني للضحايا، وضمان أمن الموظفين العاملين بدول الحالات والمسافرين إليها، وتوفير الدعم اللوجستي والإداري والطبي وخدمات تكنولوجيا المعلومات.

أجهزتها. ويوفر لهم هذا فرصة لا تقدر بثمن لاكتساب المهارات والمعرفة والوعي بالمحكمة والنظام الأوسع للعدالة الجنائية الدولية. وقد سمح الدعم المالي المقدم من طرف المفوضية الأوروبية والدول الأطراف والمؤسسات للمحكمة باختيار أحسن المترشحين بغض النظر عن أوضاعهم المالية أو بلدانهم الأصلية. وقد أسست المحكمة شبكة للخريجين كأداة رئيسية لقياس أثر البرنامج، حيث يمكنها أن توفر معلومات عما إذا كان أولئك المشاركون قد استمروا في ميدان العدالة الجنائية الدولية.

٧٩- سيسهم العديد من المتدربين المقيمين والمهنيين الزائرين فيما بعد في تنمية القدرات الوطنية على متابعة الجرائم الواقعة في اختصاص نظام روما الأساسي في أوطانهم سواء بصفتهم ممارسين قانونيين أو في أدوار أخرى كمسؤولين حكوميين مثلاً.

ثالثاً- خاتمة

٨٠- يستلزم النهوض المتزايد بقدرته النهج الشامل لنظام روما الأساسي على منع الإفلات من العقاب على جميع المستويات جهوداً منسقة لتنمية كل من القدرة والإرادة اللازمتين لمتابعة الجرائم الدولية من طرف السلطات القضائية الوطنية. وينبغي أن تكون الإجراءات الوطنية الحقيقية والمناسبة زمنياً هي الآلية الأساسية لمعالجة الفضاءات الواسعة النطاق، بينما تبقى الإجراءات أمام المحكمة الجنائية هي الاستثناء.

٨١- ينبغي هنا لعدد من الفاعلين أن يقوموا بأدوارهم وفي مقدمتهم السلطات الحكومية والبرلمانية والقضائية في جميع الاختصاصات الوطنية، ثم الدول الأطراف بواسطة تحركاتها السياسية والدبلوماسية إضافة إلى مساعدات من أجل التنمية، والمناخون متعددو الأطراف ووكالات المعونة التنموية، والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والمنظمات الدولية والإقليمية و المجتمع المدني، إضافة إلى مختلف أجهزة المحكمة ولو بشكل محدود. وبالعامل في حدود الموارد المتوافرة، تبذل المحكمة بمجهودات متنوعة لدعم قدرة السلطات القضائية الوطنية على معالجة الجرائم الواقعة ضمن اختصاص نظام روما الأساسي، وهي بذلك تساعد اجتناب وصول الحالات إليها وإلى الإجراءات الدولية التي تسبب التكاليف للدول الأطراف.

٨٢- تملك جمعية الدول الأطراف دوراً بارز الأهمية عليها أن تقوم به في رفع مستوى الوعي على الساحة الدولية وتعزيز الجهود المتواصلة والمركزة بخصوص التكامل، إضافة تنسيق الأنشطة بين مختلف الفاعلين. وستواصل المحكمة استكشاف طرق للعمل مع أمانة الجمعية على ضوء الولاية التي خولها المؤتمر الاستعراضي للأمانة من أجل تيسير تبادل المعلومات بين المحكمة والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين بهدف تقوية السلطات القضائية المحلية.